

معهد ابحاث البيئة والطاقة IEER
للمزيد من المعلومات يمكن الاتصال ب:

اريوان ماخيچاني، من معهد ابحاث البيئة والطاقة IEER 3012705500
لندا غونتر، من هيئة المعلومات والموادر النووية NIRS 202328000

بيان صحفي

**بحث جديد يشير إلى مخاطر صحية يسببها اليورانيوم، قد تكون أكثر مما تعكسها
السياسة الفيدرالية الحالية.**

اليورانيوم المنضب الناتج من مفاعل التخصيب المعتزم إنشاؤه في نيو مكسيكو قد
ينتج عنه دفع عدة بلايين من الدولارات للضرائب دون ضمانات مالية قوية.
تحليلات جديدة تشير إلى أن خيارات الشركات واللجنة النووية التنظيمية للتخلص من
اليورانيوم المنضب تنطوي على مخاطر انتهاكات طويلة المدى للمعايير الصحية
والبيئية.

تاكوما بارك -ميريلاند- 2005/2/23: انتهى **تقرير جديد** عن مفاعل تخصيب
اليورانيوم المعتزم إنشاؤه في نيو مكسيكو إلى أن هذا المفاعل قد يتكلف ما بين 3 إلى 4
بلايين ليصبح قادرا على التعامل مع نفايات اليورانيوم المنضب التي قد تتولد من
المفاعل، والتخلص منها، وهذه التكلفة العالية قد لا يمكن تغطيتها من العملاء الذين تُقدم
لهم خدمة تخصيب اليورانيوم.

كما ناقش التقرير البحث الذي صدر مؤخرا عن التأثيرات الصحية لليورانيوم المنضب،
وقد تم إنجاز معظم هذا البحث في "معهد أبحاث الإشعاع التابع القوات المسلحة" في
مدينة باثيزدا بولاية ميريلاند بعد حرب الخليج (1991) التي كان لها تأثيرات أوسع
بكثير من مفاعل نيو مكسيكو. ويشير هذا البحث إلى أن اليورانيوم المنضب قد يكون
مسببا لتغيرات وراثية، ومسببا للأورام وتشوهات الأجنة، ومسمما للخلايا والأعصاب،

بطريقة تشبه التعرض للرصاص، إضافة إلى أنه يمكن أن ينفذ عبر المشيمة ليسبب ضررا للأجنة. كما صدر تقرير يشير إلى أن التسمم الكيماوي والإشعاعي الناتجين عن اليورانيوم قد يعملان متأزريْن في بعض الحالات. وتفيد القوانين الفيدرالية استنشاق اليورانيوم بناء على مخاطر الإصابة بالسرطان، كما تحدّد من شرب المياه التي يؤدي امتصاصها بالأساس إلى التسمم الكلوي.

ويوجد حاليا حوالي 74 ألف طن من اليورانيوم المنضب في حالة سادس الفلوريد غير مستقرة، وقد تم تخزينها في مواقع لوزارة الطاقة في مدن: بادوكا وكنتاكي وبورتسمث وأوهايو وأوك ريدج وتينيسي. ويريد اتحاد "إل إي إس" -وهو اتحاد من مجموعة شركات تقوده شركة يورينكو الأوروبية- بناء المفاعل في نيو مكسيكو، بينما تسعى شركة أخرى -وهي شركة يوسيك- إلى بناء مفاعل مشابه في أوهايو.

وقد أصدر اليوم كل من معهد بحوث الطاقة والبيئة "أي إي إي آر"، وهيئة المعلومات والمصادر النووية "إن أي آر إس" تقريرا انتهى إلى أنه إذا لم يتم إنشاء اتحاد "إل إي إس" بتقديم 2.5 بليون دولار على الأقل كضمانات مالية فإن مواطني نيو مكسيكو ودافعي الضرائب الأمريكيين والأجيال القادمة سيتحملون جميعا عبء مسؤولية نفايات مشعة تقدر ببلايين الدولارات. وقد تم حفظ التقرير لدى اللجنة النووية التنظيمية "إن آر سي" في نوفمبر الماضي (من عام 2004) بواسطة "إن أي آر إس"، والمنظمة المهمة بالصالح العام والتي يطلق عليها "المواطن المحلي"، كجزء من حقهم القانوني في الاعتراض على إجراءات الترخيص لاتحاد "إل إي إس"، وسيتم اليوم إصدار نسخة للجمهور من هذا التقرير تم إعدادها للنشر، وسوف يُستثنى من هذه النسخة البيانات المالية للمالكيين الأعضاء في اتحاد "إل إي إس".

وقد صرح الدكتور أرجون ماكيجاني المحرر الرئيسي للتقرير رئيس "أي إي إي آر" بأن تصنيف "إن آر سي" لليورانيوم المنضب على أنه نفايات ذات مستوى منخفض لا يقلل من مخاطره، ولنزيد الأمر وضوحا نقول: إن النفايات الإشعاعية الخطرة والتي يمكن تسميتها بأي اسم آخر قد تثير مخاطر كبيرة على الصحة العامة.

وعنوان التقرير هو: **تكلفة ومخاطر التعامل مع والتخلص من اليورانيوم المنضب الناتج من المنشأة الوطنية التي يعتزم اتحاد "إل إي إس" إنشائها في ولاية نيو مكسيكو.** ويقدم التقرير معلومات تشير إلى أن اليورانيوم المنضب إشعاعيا يشبه نفايات ما بعد اليورانيوم المختلطة إلى درجة كبيرة بالبلوتونيوم وغيره من النويدات طويلة العمر الإشعاعي المشابهة. وتُعرف القوانين الفيدرالية نفايات ما بعد اليورانيوم بأنها تلك النفايات التي تحتوي على مائة نانوكوري في الجرام من نويدات ما بعد اليورانيوم طويلة العمر الإشعاعي، والتي تصدر أشعة ألفا. واليورانيوم المنضب له نشاط محدد

يبلغ حوالي 400 نانوكوري في الجرام. ويتم الآن التخلص من نفايات ما بعد اليورانيوم التي تنتجها منشآت وزارة الطاقة الأمريكية في مستودع جيولوجي في ولاية نيو مكسيكو يُسمى الوحدة التجريبية لعزل النفايات، وهو مشروع تابع للحكومة الفيدرالية يتكلف عدة بلايين من الدولارات.

وقد صرح مايكل ماريوت المدير التنفيذي لـ "إن أي آر إس" التي قامت بتمويل التقرير الصادر عن "آي إي إي آر" قائلاً: إن مواطني ولاية نيو مكسيكو ودافعي الضرائب الأمريكيين قد يجدون أنفسهم مثقلين بأعباء هائلة؛ فالشركات يمكنها بسهولة أن تراوغ بالنسبة للالتزاماتها، وقد حدث هذا على سبيل المثال عندما قامت شركة جيتي للبتترول بالتخلص من نفايات مفاعلها الخاص بإعادة معالجة البلوتونيوم بإلقائها في أحضان الحكومة الفيدرالية وولاية نيويورك منذ أكثر من 3 عقود. ولا يزال مازق بلايين الدولارات هذا لم يُحل، ولا يوجد مكان للنفايات لتذهب إليه.

كما أعلن الدكتور برايس سميث -أحد العلماء الكبار في "آي إي إي آر" والذي شارك في إعداد التقرير- أن مخاطر اليورانيوم المنضب يمكن أن تكون أكثر تنوعاً مما هو معروف اليوم لدى القوانين الفيدرالية، وقد يتحمل الأطفال في المستقبل عبء ميراث يشبه ذلك التاريخ المؤسف للتسمم بالرصاص خلال الأجيال الثلاثة الماضية، غير أننا هذه المرة نتعامل مع عنصر ثقيل ومشع في نفس الوقت.

وطلب الترخيص هذا يمثل المحاولة الرابعة لاتحاد "إل إي إس" لبناء مفاعل لتخصيب اليورانيوم في الولايات المتحدة. وقد كلفت المحاولة الأولى -والتي كانت في لويزيانا- أكثر من 30 مليون دولار، إلا أن اتحاد "إل إي إس" قام بسحب الطلب بعدما نجحت إحدى جماعات المواطنين في تحدي تأثير بيان "إن آر سي" البيئي الخاص بالمشروع بناء على قواعد العدالة البيئية، كما تم استكشاف موقعين آخرين في ولاية تينيسي، لكن تم التراجع بسبب معارضة محلية. وما زال موضوع التخلص من اليورانيوم المنضب يمثلنا شأناً مثيراً للقلق في كل مكان.

كما أضاف الدكتور ماكيجاني قائلاً: لقد فشلت "إن آر سي" حتى الآن في إثبات مزاعمها بأن جرعات الإشعاع الناتجة من اليورانيوم المنضب الذي تم التخلص منه في منجم معزول يمكن أن تكون ضمن الحدود القانونية. إن التحليل الحر للبيانات ينبغي ألا يُقبل لدى أي منتدى عام على الإطلاق، بينما يتم قبوله خاصة في بيان بيئي تم إعداده بواسطة هيئة حكومية أوكل لها حماية الصحة العامة والأمان العام.

ومن الممكن أن يعتبر اتحاد "إل إي إس" التخلص من النفايات في أرض ضحلة خياراً مقبولاً، وعندئذ سيتم الأخذ في الاعتبار بعض المواقع في ولايتي يوتا أو تكساس على

الجانب الآخر من الحدود، وفي اتجاه موقع اتحاد "إل إي إس" في نيو مكسيكو، وقد يقوم اتحاد "إل إي إس" باللجوء إلى خيار دفع مبالغ للحكومة الفيدرالية لتتحمل النفايات. وتقوم وزارة الطاقة ببناء مفاعل لتحويل سادس فلوريد اليورانيوم المنضب إلى شكل أكسيد أكثر ثباتاً، لكنها لم تقم بعد بتحديد إستراتيجية قابلة للتطبيق وطويلة المدى للتصرف حتى في النفايات الخاصة بها.

على الجانب الآخر صرح وينونا هوتتر مدير برنامج الطاقة النووية والبيئة التابع لمنظمة المواطن المحلي بأن تحويل الأمر إلى وزارة الطاقة ليس حلاً لمشكلة النفايات الخاصة باتحاد "إل إي إس". وأضاف: إن وزارة الطاقة عليها أن تتحمل مسؤولية أي مبلغ تم دفعه في مقابل وقود مفاعلات الطاقة النووية، على الرغم من الالتزام القانوني بالبدء في 1998 وبلايين الدولارات التي قام بدفعها مستهلكو الطاقة الكهربائية النووية إلى الحكومة الفيدرالية.

يمكن تنزيل التقرير كاملاً من العنوان التالي:

www.ieer.org/reports/du/LESrptfeb05.pdf
